العدد (2243) السنة التاسعة - السبت (10) أيلول 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

جولة تراخيص نفطية رابعة قريباً

الحكومة تسعى لرفع الإنتاج إلى ٢,٩ مليون برميل يوميا

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

تستعد الحكومة لإطلاق جولة تراخيص نفطية رابعة قالت عنها إنها تتعلق بالرقع الاستكشافية ، في وقت تعتزم لجنة الطاقة الوزارية اعتماد خطة لرفع مستوى إنتاج النفط إلى ٢,٩ مليون برميل يوميا من نحو ٢,٤ مليون برميل يوميا حاليا قبل انتهاء العام الحالي.

وتستعد وزارة النفط لعقد مؤتمر الترويج وجاهزية حقائب المعلومات في العاصمة الأردنية عمان في الحادي عشر من الشهر الجاري ويستمر ليومين بمشاركة ممثلين عن ٤١ شركة نفطية أجنبية للتنافس من أجل استثمار ١٢ رقعة استكشافية للغاز الطبيعي والنفط الخام من المنتظر فتح عروضها نهاية كانون الثاني المقبل.

وتعد هذه الفعالية هي الرابعة التي يطرحها العراق منذ عام ٢٠٠٨ لاستثمار ١٢ حقلا نفطيا في جولتي التراخيص الأولى والثانية لرفع سقف إنتاج النفط الخام إلى ١٢ مليون برميل عام ٢٠١٧، فيما خصصت الجولة الثالثة العام الماضي لاستثمار ثلاثة حقول غازية هي "سيبة" في البصرة و"عكاز" في الأنبار و"المنصورية" في بعقوبة.

وذكرت وزارة النفط أن دائرة العقود والتراخيص البترولية وافقت على تأهيل ٤١ شركة نفطية عالمية للمشاركة في عمليات التنافس في الجولة الرابعة الخاصة بالرقع الاستكشافية من جنسيات تركية وفرنسية ويابانية ونرويجية وأنجولية وهولندية وتايلندية وإندونيسية وبريطانية وماليزية وصينية وفيتنامية وباكستانية وهندية وروسية وأميركية وإماراتية وكويتية وكورية وكرواتية وإيطالية ومصرية.

وأوضحت الوزارة أن "آلية التأهيل تضمنت تقسيم الشركات إلى قسمين، الأول شركات بصفة مشغل، والثاني غير مشغل، حيث يحق للأول التنافس على العقود، أما الثاني فلا يحق له التنافس أو إحالة العقد اليه بمفرده ويمكنه أن يكون شريكا أو عضوا في ائتلاف، وهذا الائتلاف تقوده شركة بصفة مشغل".

وأشارت إلى أن "المرحلة الثانية بعد التأهيل ستقوم الوزارة في يوم ١١ أيلول الحالي بشرح الملامح الأساسية للمسودة الأولى للعقد وشرح شروط المنافسة والمعلومات الفنية الخاصة بالرقع الاستكشافية بحضور الشركات الفائزة بالتأهيل حصرا وستتخلل عملية الشرح مناقشة استفسارات الشركات والإجابة عنها". وذكرت أن يوم ١٢ أيلول الحالي سيكون لتوزيع الحقائب والمعلومات الخاصة بمسودة العقد الأولية والمعلومات الفنية بالرقع الاستكشافية، إضافة إلى وثيقة المناقصة الأولية الجاهزة للبيع إلى الشركات الراغبة في المشاركة وستعطى الشركات مهلة أقصاها شهر ونصف الشهر لمراجعة العقد ووضع المقترحات والاستفسارات التي تخص المعلومات الفنية وإرسالها للوزارة لدراستها.

وأوضحت أن "المرحلة التي تعقب ذلك ستكون في شهر تشرين الثاني من العام الحالي وهي ورشة عمل ستتضمن مفاوضات علنية مع الشركات المؤهلة التي اشترت حقائب المعلومات بخصوص الجوانب التعاقدية والفنية وستصدر الوزارة بعدها العقد المعياري وفقا لما تمت مناقشته مع الشركات ليكون الأساس في التنافس الذي ستنطلق من خلاله جولة التراخيص الرابعة في يناير من عام ٢٠١٢".

وتتوزع الرقع الاستكشافية الـ١٢ التي يعتزم طرحها للاستثمار في مناطق متفرقة من البلاد حيث تقع الرقعة الاستكشافية الأولى في مدينة الموصل وتقدر مساحتها بحدود ٧٣٠٠ كم مربع باحتمالات الهايدروكربونية غازية، والرقعة الثانية وتشترك فيها مدينتا الأنبار والموصل وتمتد لمساحة ٨٠٠٠ كم مربع باحتمالات الهايدروكربونية غازية، أما الرقعة الثالثة وتقع في مدينة الأنبار وتمتد لمساحة ٧٠٠٠ كم مربع باحتمالات الهايدروكربونية غازية،وتقع الرقعة الرابعة ضمن حدود مدينة الأنبار وتمتد لمساحة ٧٠٠٠ كم مربع باحتمالات الهايدروكربونية غازية، والرقعة الخامسة تقع في مدينة الأنبار وتمتد بمساحة ٨٠٠٠ كم مربع باحتمالات الهايدروكربونية غازية، أما الرقعة السادسة وتمتد بين مدينتي النجف والأنبار لمساحة ٩٠٠٠ كم مربع باحتمالات الهايدروكربونية غازية،في حين تقع الرقعة السابعة بين مدن القادسية وبابل والنجف والمثنى بمساحة ٦٠٠٠ كم مربع باحتمالات الهايدروكربونية نفطية، والرقعة الثامنة وتمتد بين مدينتي بعقوبة وواسط لمساحة ٦٠٠٠ كم مربع باحتمالات الهايدروكربونية غازية فيما تقع الرقعة التاسعة في مدينة البصرة بمساحة ٩٠٠ كم باحتمالات الهايدروكربونية نفطية، والرقعة العاشرة تقع ضمن مدينتي المثنى وذي قار بمساحة ٥٥٠٠ كم باحتمالات نفطية،وتقع الرقعة الحادية عشرة ضمن حدود مدينتي النجف والمثنى بمساحة ٨٠٠٠ كم مربع باحتمالات الهايدروكربونية نفطية، أما الرقعة الأخيرة وتقع في مدينتي النجف والمثنى وتمتد بمساحة ٨٠٠٠ كم مربع باحتمالات الهايدروكربونية نفطية.وحسب أحدث إحصاءات وزارة النفط العراقية فإن احتياطي النفط الخام المثبت يبلغ حاليا ١٤٣,١ مليار برميل إضافة إلى نحو ٣٠ مليار برميل كاحتياطات في إقليم كردستان العراق، فيما تبلغ الاحتياطات من الغاز الطبيعي ١٢٦,٧ تريليون قدم مكعب باستثناء الاحتياطي الموجود في إقليم كردستان العراق.

ويتوقع العراق من جولة التراخيص الرابعة إضافة ٢٩ مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي و١٠ مليارات برميل من النفط الخام، حيث ستكون هذه الجولة موزعة بواقع ٧٠ في المئة للغاز الطبيعي، و٣٠ في المئة للنفط الخام.

في غضون ذلك، تعتزم لجنة الطاقة الوزارية اعتماد خطة لرفع مستوى إنتاج النفط إلى ٢,٩ مليون برميل يوميا من نحو ٢,٤ مليون برميل يوميا حاليا قبل انتهاء العام الحالي.

وقال المتحدث الإعلامي باسم اللجنة فيصل عبد الله لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "العراق يخطط لرفع مستوى إنتاج النفط إلى مليونين و٩٠٠ ألف برميل يوميا خلال عام ٢٠١١".

ولفت إلى أن "العراق ينتج حاليا نحو مليونين و٣٤٠ ألف برميل يومياً، وكان ينتج في عام ٢٠٠٦ نحو مليون و٩٥٥ الف برميل يومياً".

وأضاف عبدالله أن "لجنة الطاقة الحكومية تسعى إلى تصدير مليونين و٢٠٠ الف برميل يومياً قبل نهاية العام الحالي بعد بدء الشركات العالمية بتطوير الحقول النفطية".

وتابع إن "العراق يصدر في الوقت الحالي مليون و٨٣٣ ألف برميل يوميا، وفي عام ٢٠٠٦ مليون و٤٩٧".

وكانت شركات عالمية عملاقة في مجال الطاقة قد فازت بعقود خلال ثلاث جولات تراخيص، لتطوير ١١ حقلا نفطيا عراقيا مكتشفا غير مستغل.

ورغم أن الحكومة العراقية توقعت وصول إنتاجها من النفط الخام إلى نحو ١٢ مليون برميل يوميا خلال السنوات الخمس المقبلة، إلا أن خبراء شككوا في وصول الإنتاج إلى ذلك الهدف، وقالوا إن سبعة ملايين برميل يوميا يعد رقما معقولا.

وأشار عبد الله إلى ان "العراق كان يصرف ٥ مليارات دولار سنويا على استيراد المشتقات النفطية، ووصل في عام ٢٠١١ إلى الاكتفاء الذاتي من مشتقاته النفطية".

ويملك العراق رابع أكبر احتياطات نفطية في العالم، وتشكل واردات النفط نحو ٩٥ في المئة من ميزانية الدولة.

الى ذلك، كشف مستشار حكومي عن صدور قرار يقضي بنصب ٦٧ عدادا في الحقول النفطية الجنوبية لمتابعة وقياس كميات النفط المصدر الى الخارج بدقة.

وقفزت صادرات النفط العراقية من موانئ الجنوب في تموز الماضي الى أعلى مستوى في ستة أشهر مما يعكس جهود شركات النفط الأجنبية لزيادة الإنتاج.

وبلغت الصادرات من مرفأ البصرة النفطي وخور العُمية ١,٧٧ مليون برميل يوميا في المتوسط في تموز/ يوليو بحسب بيانات ملاحية.

وتعمل شركات نفطية مثل (بي.بي) البريطانية وشركة النفط الوطنية الصينية سي.ان.بي.سي وايني الايطالية لزيادة الانتاج في العراق الذي يمتلك ثالث أكبر احتياطيات نفطية في الشرق الاوسط.

وقال المستشار الحكومي عبد الحسين الجابري لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن مجلس الوزراء وجه وزارة النفط بنصب ٦٧ عدادا دقيقا في الحقول النفطية الجنوبية لدعم عملية الانتاج ورفع مستوى التصدير.

وتفتقر الحقول النفطية في العراق ودعامات التصدير في محافظة البصرة وأنبوب جيهان إلى عدادات دقيقة لقياس النفط المصدر إلى الأسواق العالمية.

وسيتم نصب العدادات خلال العام الحالي من قبل وزارة النفط.

ويبلغ مخزون النفط الخام في البلاد ٥٠٥ مليارات برميل من مجموع الحقول المكتشفة التي تبلغ ٦٦ حقلا نفطيا.

ويبلغ الاحتياطي القابل للاستخراج نحو ١٤٣ مليار برميل نفط.

"هيلتون" العالمية تدخل الاستثمار في أربيل نهاية ٢٠١٣

□ أربيل/ وكالات

أعلنت شركة دبل تري صاحبة علامة هيلتون العالمية للفنادق، عن افتتاح اول فندق لها في مدينة اربيل بكردستان العراق بنهاية العام ٢٠١٣، فيما ذكرت الشركة ان فندقها الجديد سيكون موجهاً لاستقبال زبائن لوقت طويل، لفتت الى ان الفندق سيوفر ٢٠٠ وظيفة للسكان المحليين. وقال بيان للشركة بحسب "السومرية نيوز" : إن شركة هيلتون العالمية تخطط لافتتاح اول فندق لها في أربيل عاصمة إقليم كردستان العراق وذلك بموجب اتفاق مع مجموعة كليرمونت للتطوير العقاري، ومن المتوقع ان يفتتح بنهاية عام ٢٠١٣".

وأشار البيان الى ان فندق هيلتون الجديد سيكون بموقع استراتيجي وعلى مقربة من مطار أربيل الدولي وبالقرب من مراكز للترفيه وتجارة التجزئة"، وسيوفر الفندق نحو ٢٠٠ درجة وظيفية، مع إعطاء أولوية للعمالة المحلية.

ونقل البيان عن الرئيس العالمي لشركة دبل تري صاحبة علامة هيلتون روب باليستشي، قوله "أنا مسرور لنقل علامتنا التجارية إلى مدينة بمثل هذه الأهمية في الشرق الأوسط"، مبيناً "رغبة هيلتون في توفير مستويات عالية من الخدمة ومرافق ذات جودة في المدن النامية، وأربيل تعد خيارا مثاليا".

وأضاف البيان أن "غرف واجنحة الفندق ستكون مصممة خصيصا لتلبية احتياجات الضيوف في البقاء الطويل، لما ستوفره من خدمات لرجال الاعمال، من ناد صحي ومسبح وقاعات للاجتماعات ومطاعم".

وكانت مجلة ناشيونال جيوغرافيك أدرجت كردستان العراق في لائحة لأفضل ٢٠ موقعا مفضلا لزيارتها، كونها "واحة للسلام والاستقرار وبها مدن تاريخية وجبال تكسوها الثلوج واسواق صاخبة". كذلك وضعت دورية الرحلات في صحيفة نيويورك تايمز خلال العام ٢٠١١، كردستان ضمن لائحة تضم ٤١ موقعا في العالم وشجعت لزيارتها لما "توفره من امكانية كبرى في التعرف على ثقافات اصيلة".

وتأمل الشركة صاحبة علامة هيلتون ان تتحول الى شريك في قطاع السفر في اقليم كردستان، لاسيما وأنها تؤكد رصدها "لحصول نمو في اربيل على مدى العامين الأخيرين، ومع تواصل النمو سيتطلب وجود المزيد من الفنادق".

واشار البيان الى ان "الشركة تعتقد ان حكومة الاقليم عززت من وجود بيئة آمنة داعمة للاستثمار، ما شكل حافزا للنمو المطرد في المنطقة والازدهار".

من جانبه، قال مدير مجموعة كليرمونت ستيفن لاري "ومن خلال وجود راع اميركي كبير يستثمر في قطاع الضيافة في المنطقة، نؤكد ايماننا بقصة النجاح في كردستان".

وتدير هيلتون العالمية حاليا ٥٣ عقارا في منطقة الشرق الأوسط وافريقيا بينها ٣٦ فندقا في قيد التطوير. كما ووقعت الشركة هذا العام عقد ١٤ فندقا جديدا في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر والان العراق.

وتضم اربيل حاليا عدة فنادق ذات فئة الخمس نجوم، بينها فندق روتانا الذي انشئ بتمويل عربي، كما فنادق اخرى عائدة لشركات معروفة قيد الانشاء.

واكد مدير عام السياحة بوزارة البلديات والسياحة في حكومة اقليم كردستان مولوي جبار خانقيني في حديث لـ"السومرية نيوز"، ان "قدرات اقليم كردستان في توفير اماكن الاقامة في الفنادق والموتيلات شهدت ارتفاعا كبيرا، ووصل عدد الاسرة المتوفرة حاليا الى ٥٠ الفا ويتوقع ان يرتفع بمرور الوقت".

البصرة: شركات عالمية ترغب في استثمار النفط والألمنيوم

□ البصرة/ متابعة المدى الاقتصادي

أكد رئيس هيئة الاستثمار في البصرة خلف البدران ضرورة تنشيط افاق التعاون والعمل الاستثماري وتشجيع الشركات العالمية على جذب رؤوس اموالها لغرض الاستثمار وادارة الحركة الاقتصادية وتشغيل العاطلين وتنشيط المناخ الاقتصادي والتجاري بشكل عام في البصرة ، نظرا لما تمثله وتمتاز به البصرة من مكانة اقتصادية كبيرة في المنطقة والعالم باعتبارها الرئة والعاصمة الاقتصادية للعراق.

بدوره قال مدير شركة نفط الجنوب ضياء الموسوي خلال زيارته لمقر الهيئة ان أهالي البصرة يعولون كثيرا على الاستثمار للنهوض بواقعها الاقتصادي وتعويضها فترة سنوات الحرمان والخراب السابقة وما خلفته الحروب من دمار للبنية التحتية وتردي شتى قطاعاتها الاقتصادية.

واكد الموسوي استعداد شركته لفتح صفحة أفاق تعاون وتذليل العقبات امام سير عمل الهيئة وابداء مرونة اكثر في استحصال الموافقات المطلوبة لاسيما موافقات القطاع النفطي للمشاريع اضافة الى تقديم الدعم اللازم لاستقطاب الشركات الأجنبية العالمية وإقامة مشاريع استثمارية متنوعة.

وكشف الموسوي عن رغبة مجموعة شركات عالمية الاستثمار في قطاع النفط وقطاع صناعات الألمنيوم على وجه الخصوص وبرأس مال استثماري يتجاوز ٥ مليارات دولار وبحاجة الى مساحة ارض بالقرب من موانئ البصرة.

بدوره، طالب نائب رئيس الهيئة حيدر علي فاضل بتعاون شركة نفط الجنوب من خلال منحها جزءا من مساحة أراضيها في مركز المدينة واستغلالها لبناء مقر هيئة استثمار البصرة الجديد، وعرض مستشفى النفط كفرصة استثمارية، والترويج لها من قبل الهيئة واغتنامها من قبل الشركات العالمية المختصة وتطوير واقع المحافظة الصحي، اضافة الى عرض الاراضي العائدة الى وزارة النفط لبناء وحدات سكنية لموظفي قطاع النفط عن طريق الشركات الاستثمارية.

مصادر تؤكد توجه الحكومة لتسهيل التعاملات المصرفية

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

قررت الحكومة تشكيل لجنة تهدف لدعم التعاملات الاقتصادية في البنوك الأهلية وتوسيع تبادلاتها التجارية.

ويخطط العراق لجذب الشركات العالمية للاستثمار إلا انه يواجه تحديات أمنية كبيرة ويتعين عليه أن يتولى الأمن بمفرده بلا مساعدة الأميركيين اعتبارا من العام المقبل وفق اتفاق امني. ولا يزال اقتصاد العراق منفصلا عن النظام المالي العالمي ويهيمن عليه النفط حيث تشكل الصادرات النفطية ما يزيد على ٩٥ في المئة من الإيرادات. وقال المستشار الحكومي سلام القريشي لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "مجلس الوزراء قرر تشكيل لجنة عليا لدعم البنوك الخاصة وتوسيع تبادلاتها التجارية". ويهدف العراق في إطار خطة خمسية للتنمية الاقتصادية إلى اجتذاب استثمارات بقيمة ٨٦ مليار دولار بحلول ٢٠١٤. وأضاف القريشي أن اللجنة ستجري تنسيقاً مع وزارة المالية والبنك المركزي لتطوير التعاملات المصرفية والمالية والإدارية للمصارف الخاصة من خلال إشراك البنك الدولي في عملية الدعم. وستشرف اللجنة على إعادة هيكلة دمج المصارف الخاصة بعد دعم رأس مالها وتطوير قدرتها الإدارية في تمرير التعاملات المصرفية الكبيرة. ويوجد نحو ٣٦ بنكا خاصا صغيرا برؤوس أموال محدودة تتقاضى فائدة مرتفعة وترفض في العادة الإقراض في غياب نظام قضائي فعال. ويسيطر بنكان حكوميان على النظام المصرفي في العراق هما بنك الرافدين وبنك الرشيد. وبدأ ٢٠ مصرفاً خاصاً العمل وفق نظام المقاصة الالكترونية.

ولدى الحكومة العراقية خطة تقضي بمنح المصارف الخاصة صلاحيات واسعة تتوازن مع صلاحيات المصارف الحكومية،ويعتمد العراق على المصارف الحكومية في تعاملاته المالية بنسبة ٨٥ في المئة.

مصادر: العراق بيئة استثمارية خصبة بعد الخليج

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

وصفت منظمة دولية أن العراق يعد البيئة المناسبة للاستثمارات الخارجية بعد دول الخليج العربي في منطقة الشرق الأوسط.

ويقول محللون إن أي اضطراب في المنطقة العربية من صالح العراق من ناحية الاستثمارات. ويسعى المسؤولون الى بسط الامن قبل مغادرة الأميركيين.

وقالت الهام البغدادي منسق منظمة T.V.D البريطانية في بغداد لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) "يعد العراق الأفضل في المنطقة بعد دول الخليج على الرغم من العراقيل القانونية والبيروقراطية".

وتعمل المنظمة في بغداد منذ تموز عام ٢٠٠٩ وهي تنسق عملها بين هيئة الاستثمار الوطنية والشركات الاستثمارية العالمية ولديها مركز دراسات متخصص للشؤون الاستثمارية في المنطقة.

واستنتجت المنظمة ذلك بسبب الاضطرابات الداخلية التي تشهدها بلدان المنطقة من بينها سوريا وليبيا والبحرين واليمن وغيرها.

وتعتزم لجنة حكومية شكلت مؤخراً رفع مستوى التنسيق مع هيئة الاستثمار في محاولة لتسهيل دخول الشركات الاستثمارية الأجنبية للبلاد.

ويخطط العراق لتحديث اقتصاده وخاصة بعد توقيع اتفاقات نفطية تهدف إلى زيادة إنتاجه النفطي إلى أربعة أضعاف حجمه الحالي.

وأضافت البغدادي أن التقارير تشير إلى أن العراق لديه ٥ آلاف فرصة استثمارية في القطاعين العام والخاص وتوفر أكثر من ٢٣٠ شركة أجنبية.

برلماني يدعو لتعيين استشاريين للمشاريع الاقتصادية

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

دعا عضو لجنة الخدمات والاعمار النيابية النائب احسان العوادي الى إيجاد او اعداد خطة مركزية إستراتيجية تعيد ترتيب أوراق المشاريع الخدمية والاقتصادية،مشدداً على ضرورة إيجاد استشاريين ذوي اختصاصات مختلفة لإعداد دراسات وخطط إستراتيجية لتطوير القطاع الخدمي في العراق.

وقال العوادي بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) : من الضروري أن يكون هناك استشاريون باختصاصات مختلفة لإعداد ووضع دراسات وخطط إستراتيجية كبيرة لغرض توفير الخدمات للمواطن .

وأضاف العوادي هناك الكثير من المسميات غير فاعلة كمديرية التخطيط ووزارة التخطيط وفروعها ودائرة الإحصاء، وفي حقيقة الأمر لم ترتق بمستوى تطوير الخدمات، مشيراً الى وجود مسميات كثيرة لمديريات التخطيط لكنها لم ترتق لمستوى تطوير وتوفير الخدمات.

وأشار العوادي الى ان البنى التحتية والفوقية للدوائر الخدمية في العراق مدمرة ومحطمة نتيجة الحصار الذي كان مفروض وسوء التخطيط وما رافق التغيير بعد عام (٢٠٠٣) من عمليات إرهابية وسوء إدارة واضحة من أغلب مفاصل الدولة العراقية .

وبين العوادي أن الموازنة السنوية كانت لا تغطي حجم النفقات المراد بها تغطية جانب الخدمات، مما أدى الى نقص حاد في مجال الكهرباء والماء الصالح للشرب والطرق والسكن والنقل والاتصالات .

ودعا الى ضرورة إيجاد خطة مركزية إستراتيجية تعيد ترتيب أوراق المشاريع الخدمية والاقتصادية،للنهوض بالاقتصاد العراقي .

وعلى صعيد ذي صلة، قال عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار البرلمانية النائب عبد الحسين عبطان إن نجاح المجلس الاعلى للشؤون الإقتصادية يعتمد على ما يضمه من شخصيات مهنية معروفة قادرة على إيجاد رؤى واضحة بالتنسيق والتعاون مع مراكز الدراسات العالمية المختصة في المجال الاقتصادي.

وأضاف عبطان بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) : إن الاقتصاد العراقي يحتاج إلى خطط وان مثل هذا المجلس سيساعد على النهوض بهذا القطاع،شريطة أن يضم شخصيات مهنية معروفة قادرة على إيجاد رؤى واضحة بالتنسيق مع مراكز الدراسات العالمية المختصة بهذا المجال ،بالإضافة الى الاستفادة من الخبرات الموجودة في الداخل والخارج لتطوير وتنمية اقتصاد البلد".

وأضاف عبطان كان من المفترض أن يتم تشكيل المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية مع تشكيل الحكومة لما سيوفره من سياسات وخطط اقتصادية واضحة وسليمة".

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي أوعز في وقت سابق الى تشكيل مجلس أعلى للشؤون الاقتصادية تكون وظيفته استشارية بالمشاريع الاقتصادية وإن هذا المجلس سيُكلف بإعطاء توصيات على الاتفاقيات الاقتصادية وحجم التبادلات التجارية بين العراق وباقي البلدان .